

إكاف عليه قطيفة، وأردف أسامة وراءه، رواه البخارى<sup>(١)</sup>.

٢٧٤- عن: البراء فى قصة حنين: "والنبي ﷺ على بغلة بيضاء، وأبو سفيان ابن الحارث أخذ بلجامها، والنبي ﷺ يقول: «أنا النبي لا كذب - أنا ابن عبد المطلب». رواه البخارى<sup>(٢)</sup>.

ونجاستهما وأحاديث الركوب عليهما فى حكم لعابهما وعرقهما، فالأولى تفيد نجاستهما أيضا، والأخرى تفيد طهارتهما، فلأجل ذلك ترددنا فى ذلك وحكمنا بكون سؤرها مشكوكا فى طهوريته، ولم نقل بطهارة العرق واللعب مطلقا، لأن أحاديث الركوب لا تفيد حكم طهارتهما بالإطلاق، بل تحتل أن يكون كل منهما فى الأصل نجسا، والطهارة إنما هى لأجل الضرورة وتعذر الاحتراز عنهما، والضرورى يتقدر بقدر الضرورة، والضرورة والبلوى للراكب إنما هى فى حق الثياب والبدن دون الماء فاعتبرناهما طاهرين فى حق الأولين دون الثالث، وتأييد ذلك بكراهة بعض الصحابة والتابعين عن التوضئ بسؤرها كما مر.

قال الطحطاوى فى حاشية على مراقى الفلاح ناقلا عن البحر: والمعتمد أن كلا من عرق الحمار ولعابه طاهر، وإذا أصاب الثوب أو البدن لا ينجسه وإذا وقع فى الماء القليل صار مشكوكا وإن الشك فى جانب اللعب والعرق، أى فى ذاتهما متعلق بالطهارة، وفى جانب السؤر متعلق بالطهورة فقط، ولا شك فى الطهارة، لأن الماء طاهر بيقين، وقد خالطه مشكوك فى طهارته وهو اللعب أو العرق، فلا ينجس بالشك، ولكن أورث شكا فى طهوريته للاحتياط، حتى لو اختلط هذا السؤر بماء قليل جاز الوضوء به من غير شك ما لم يساوه، كما مخالطة الماء المستعمل " اهـ (ص ٢٠).

واعلم أن جمعا من أصحابنا عللوا الشك فى طهارة لعاب الحمار والبغل وعرقهما بتعارض الأدلة فى حرمة لحومهما وإباحتهما. أما ما يدل على التحريم فقد مر ذكره فى المتن، وأما ما يدل لإباحتهما فما روى غالب ابن أبجر أنه قال رسول الله ﷺ: «لم يبق لى

(١) باب الردف على الحمار من كتاب الجهاد ١: ٤١٩.

(٢) باب بغلة النبي ﷺ البيضاء من كتاب الجهاد ١: ٤٠٢.